مجلة دفاتر اقتصادية
P-ISSN : 2170-1040 | المجلد: 13 – العدد: 01 (2022)، ص:97 – 113 | E-ISSN : 2602-5426

متطلبات تفعيل الجباية الالكترونية لتعزيز رقمنة الاقتصاد الجزائري: مقاربة احصائية تحليلية

Requirements to activate electronic collection to enhance the digitization of the Algerian economy: a statistical-analytical approach

موري سمية
جامعة طاهري محمد - بشار (الجزائر)، soumia.mouri@yahoo.Fr

تاريخ الاستلام: 2021/12/22 تاريخ القبول: 2022/04/26 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الجباية الإلكترونية وأهميتها في تحسين، تحديث وتفعيل الهيئات الضريبية في ظل الدخول والانفتاح على الاقتصاد العالمي الجديد المبني على المعرفة العلمية والتعاملات الإلكترونية من جهة والوقوف على مختلف الصعوبات والمعوقات التي تقف حائلا لتطبيقها من جهة أخرى خاصة في ظل التوجه نحو ارساء معالم الاقتصاد الرقمي في الجزائر، ومن أجل معالجة الاشكالية قمنا بدراسة استبيانيه باستخدام برنامج Spss بغية التعرف على أهم التحديات التي تقف حائلا أمام الجباية الإلكترونية و متطلبات تفعيلها خاصة و أن الجزائر تسعى إلى تعزيز بيئتها الرقمية ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام وتطوير آليات العمل لتطبيق وتحديث الإدارة الضريبية و التوجه نحو رقمنتها لمواكبة التطورات العالمية و من ثم اقتراح جملة من التوصيات والاقتراحات للنهوض بها وتسهيل تطبيقها مما يسمح بزيادة التحصيل الجبائي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجباية الاكترونية، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الجزائري، التطور التكنولوجي.

تصنيف JEL : D8، H2. O55, O33

Abstract:

This study aims to address the issue of electronic collection and its importance in improving, modernizing and activating tax authorities in light of entry and openness to the new global economy based on scientific knowledge and electronic transactions And to stand on the various difficulties and obstacles that stand in the way of its application on the other hand, especially in light of the trend towards establishing the parameters of the digital economy in Algeria.

In ordert o adress the problem, we conducted a questionnaire study using the Spss program in order to identify the most important challenges facing electronic collection and the requirements for its activation in Algeria.

This study found the need to pay attention and develop work mechanisms to implement and modernize the tax administration and to digitize it to keep pace with global developments and then propose a number of recommendations and suggestions to advance it and facilitate its application wish allows for an increase in tax collection in Algeria

Keywords: Electronic Collection, Digital Economy, Algerian Economy, Statisical Study.

JEL Classification: **D8 ،H2.O33 ,O55**

1. مقدمة:

استجابةً للمتغيرات الداخلية والخارجية وجدت الإدارة الضريبية نفسها في وضع بالغ الحساسية وأصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات ومسايرة التغيرات التي تحدث في العالم، ومن هذا المنطلق أصبح التوجه إلى تطبيق الجباية الإلكترونية ضرورة حتمية بغية تقدم وعصرنة الخدمة الضريبية، حيث أصبح تطبيقها يعتبر مقياسا لتطور الهيئات الضريبية في وقتنا الحاضر ومدى مقدرتها على الاستجابة لرغبات وانشغالات العاملين والمكلفين وتقريبهم أكثر من الإدارة وتحقيق معايير الجودة العالمية في تقديم مختلف الخدمات ذات كفاءة عالية تمكنها من الحصول على مردود جبائي وتعظيم إيراداتها الضريبة على النحو الذي يحقق رضا التام للمكلف من سداد الضريبة بصورة طوعية، يؤدي إلى تحقيق سياستها الاقتصادية وهو ما تسعى إليه الجزائر.

في ظل التغيرات العالمية الجديدة وفي أعقاب الانفتاح الاقتصادي وفتح المجال أمام النظم الإدارية وسعي الجزائر لمواكبة التطورات العالمية، أصبح تبني الاقتصاد الرقمي من الأولويات الأساسية لمسايرة التقدم الحاصل، و محاولة تعميمه على مختلف القطاعات والإدارات من أجل توفير المرونة اللازمة في التعاملات.

إن توفير بيئة رقمية في الإدارة الضريبية تتطلب بذل مساعي و جهود من أجل تطوير التحصيل الضريبي من خلال التقرب و تسهيل العملية للمكلفين بالضريبة بالشكل الذي يعزز قدراتهم على دفع ضرائبهم بحيث يقدم نظام الجباية الإلكترونية حلولا متعددة لنظام الضرائب، يكون دافعوا الضرائب بشكل عام أكثر تقبلا للضرائب لأن العملية برمتها مريحة ومرنة لكونها لا تتطلب الزيارات لمكتب الضرائب أو في انتظار قائمة انتظار لا تنتهي لشهادة التخليص الضريبي، حتى الحكومة ككل تستفيد من تنفيذ هذا النظام حيث يكون لديها القدرة على اعداد ميزانيتها بشكل صحيح على أساس الدفع المتوقع، لأنه يحتوي على سجلات تاريخية وقاعدة بيانات توضح اتجاهات المدفوعات.

1.1 إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل للجباية الالكترونية كمدخل لتعزيز الرقمنة في الاقتصاد الوطني؟

2.1 أسئلة البحث:

- ما مفهوم الجباية الالكترونية؟ وما هي اهم خصائصها؟
- ما هي مزايا تبني الجباية الالكترونية في الجزائر؟
- ماهي أهم خصائص البيئة الرقمية في الجزائر؟
- كيف يمكن تفعيل رقمنة الإدارة الضريبة؟

3.1 فرضيات البحث:

- يستوجب تطبيق الجباية الإلكترونية في الجزائر تجهيز الإدارة الضريبية والمكلفين بالدفع معا.
- لا تزال الجزائر بعيدة عن اللحاق بسباق الرقمنة في دول العالم.
- إن تطبيق الجباية الالكترونية مرهون بجاهزية الادارة الضريبية رقميا.

2.الدراسات العلمية السابقة:

1.2 بن ثامر سعدية، أثر الرقمنة على النظام الجبائي في الجزائر، جامعة النعامة، 2018.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر الرقمنة على النظام الجبائي في الجزائر، ولأجل ذلك تم اختيار مركز الضرائب لولاية نعامة كأحد الهيئات الفاعلة في هذا الجانب، وقد خلصت الدراسة إلى ان هناك أثر الرقمنة على النظام الجبائي، حيث يتجلى هذا الأخير على مستوى الإدارة الجبائية، المجتمع الضريبي، والتشريع الجبائي، فبالنسبة للإدارة الجبائية تم إنشاء شبكات حاسوب داخلية على مستوى مراكز الضرائب مما يسهل أداء العمل الإداري، بالإضافة إلى أن الرقمنة مكنت المكلف بالضريبة من تحميل مختلف التصريحات الجبائية من خلال الموقع

الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، كما سمحت الرقمنة للمكلف بالحصول على رقم تعريفي جبائي عن بعد، وأيضا الاستفادة من خدمت جبايتك، أما على مستوى التشريع الجبائي فقد تم نشر النصوص التشريعية والتنظيمية على مستوى الانترنت.

2.2 رمادلية عبد الله سفيان، مداخلة بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر- رقمنة الإدارة الضريبية نموذجا،26-2018/10/27.

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز دور التقنيات التكنولوجية الحديثة المتمثلة في تطوير الأداء الإداري والتقليل من التكاليف و ذلك بالتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية حيث أفرز هذا التحول جملة من التغيرات على مفهوم الخدمة العمومية والمرفق العام وهو ما ساعد على التوجه وتبني نظام الخدمات الإلكترونية والتي من بينها المرفق العام الإلكتروني. وذلك بدراسة تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر وأخد الإدارة الضريبية في الجزائر كنموذج، وعليه إن زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ساهم في تبني مشروع الإدارة الإلكترونية لذا سعت الحكومة الجزائرية بجملة من الإصلاحات في القوانين والتشريعات الجبائية.

3.2 شعباني لطفي مداخلة بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على ضرورة تبني الإصلاحات في معظم القطاعات الاقتصادية والإدارات المسيرة، وذلك بما فيه الإدارة الجبائية لاعتبار الضرائب والرسوم مفروضة مورد هام للخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى أداة فعالة في يد الدولة لتوجيه الاقتصاد، وعليه ولت السلطات العمومية أهمية خاصة لعصرنة الإدارة الجبائية عن طريق إعادة هيكلة مصالحها والتشريعات المنظمة لها كإدارة والتنظيم الفني لمختلف الضرائب والرسوم المفروضة لنظامها الجبائي، اضافة الى تطوير وتحسن طرق تسيير الضرائب باستحداث الإدارة الإلكترونية قصد تسهيل التعاملات الجبائية بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

4.2 عزوزي علي، مجلة بعنوان جباية المعاملات الإلكترونية – المشاكل والحلول، جامعة شلف، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع جباية المعاملات الإلكترونية لذا ومن أجل الإطاحة بمختلف جوانب هذا الموضوع تم التطرق في المحور الأول إلى فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية من خلال دراسة صعوبة إثبات التعاملات والعقود، استخدام النقود الإلكترونية مرتبطة بتحديد الهوية وتعيينا لنشاط وإشكالية فرض رسوم جمركية على المعاملات الإلكترونية الدولية، أما في المحور الثاني تطرق الدراسة إلى بعض الحلول المقترحة لمعالجة المعاملات الإلكترونية جبائياً.

5.2 كنزة تنيو، محمد دهان، واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة سنة 2019، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، أي تحديد مدى نجاحها في التحول الرقمي من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات حيث لم يتم لحد الآن اعتماد مؤشرات موحدة لقياس الاقتصاد الرقمي، وهذا بسبب الصعوبات المطروحة حول طرق قياسه وفصله عن الاقتصاد التقليدي. وحسب نتائج الدراسة يمكن تقسيم الدول العربية إلى: دول متصدرة: وتفوقت دول الخليج العربي على باقي الدول العربية، وحققت نتائج جيدة في كل المؤشرات محل الدراسة مما جعلها تتبوأ مكانة عالمية، أما الدول التي تسعى للتحول الرقمي: مثل لبنان والأردن التي حققت نتائج لا بأس بها في معظم المؤشرات محل الدراسة، أما الدول المتأخرة عن التحول الرقمي: مثل مصر والجزائر و التي كان أداؤها ضعيف في معظم المؤشرات المدروسة.

من النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التحول للاقتصاد الرقمي بالنسبة للدول العربية أصبح حتمية لابد منها لضمان استمراريتها وتحقيق متطلبات النمو والدفع بعجلة التنمية، وفي ظل آليات هذا الاقتصاد الجديد التي تتطلب توفر مجموعة من المتطلبات كتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال وتكوين الكوادر البشرية لقيادة الاقتصاد الرقمي.

3. واقع الجباية الالكترونية في الجزائر:

سعت الجزائر إلى تبني مشروع الادارة الالكترونية من خلال زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي مست عدة قطاعات وإدارات من بينها الإدارة الجبائية من خلال تحسين وتطوير إجراءات عملية التحاسب الضريبي التقليدية إلى إجراءات تحاسب إلكتروني، و تبني نظام الدفع والتحصيل الالكتروني مما يساهم في اختصار الوقت والجهد والمال وتأمين استيفاء سريع للضرائب إلى الخزينة العامة للدولة.

1.3 تعريف الجباية الإلكترونية:

التعريف الأول: الجباية الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا أو جهاز إلكتروني لحساب ودفع الضرائب، وسجل قاعدة البيانات لدافعي الضرائب وذلك من أجل تعزيز نظام ضريبي فعال، حيث أصبحت الجباية الإلكترونية متفشية حاليًا وقد أثبتت نجاحها في بعض البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا وغيرها.

يقدم نظام الجباية الإلكترونية حلولا متعددة لنظام الضرائب، يكون دافعوا الضرائب بشكل عام أكثر تقبلا للضرائب لأن العملية برمتها مريحة ومرنة لكونها لا تتطلب الزيارات لمكتب الضرائب أو في انتظار قائمة انتظار لا تنتهي لشهادة التخليص الضريبي؛

يمكن أن تستخدم الحكومة النظام أيضا لقياس مستوى استقبال الجمهور للتغيرات في قوانين الضرائب ومعدلاتها وردودها على التغييرات.

التعريف الثاني: تعرف الجباية الإلكترونية على أنها نظام من المساهمات الإلزامية المفروضة من قبل الدولة، وتأتي معظمها في شكل ضرائب إلكترونية تفرض على الأشخاص وعلى المؤسسات والممتلكات[1].

التعريف الثالث: الجباية الإلكترونية تعتبر بمثابة مجموعة من القواعد القانونية والإدارية التي تنظم مختلف الضرائب والرسوم إلكترونيا، التي تبنى لصالح الدولة والجماعات المحلية، وتعد بمثابة الوسيلة الضرورية لتحقيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[2]

التعريف الرابع: اما فيما يتعلق في مجال العمل الضريبي فإن المقصود بالدفع الإلكتروني هنا قيام المكلف بأداء الالتزامات المالية المترتبة عليه اتجاه هيئة الضرائب من خلال استخدام استمارات خاصة محفوظة على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة العامة لضرائب وبالتحديد ما يتعلق منها بإدارة التحصيل بحيث يستطيع المكلف سداد ما بذمته من استحقاقات ضريبية من خلال عملية الاتصال الإلكتروني.[3]

ويمكن أن يتوسط هذه العملية شبكة الصرفية والبنوك والمؤسسات المالية التي أصبحت تنشط في الآونة الأخيرة وتعمل على تشجيع التعامل من خلال بطاقات السحب الفوري والائتمان والتعامل من خلال الانترنت في عملية تحويل المستحقات المالية وفق شروط وضوابط معينة.[4]

التعريف الخامس: يعرف نظام الدفع الإلكتروني للضرائب على أنه "عبارة عن خدمات الدفع تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبضمنها التشفير وشبكات الاتصالات ".[5]

التعريف السادس: يعرف نظام الدفع الإلكتروني للضرائب بانه "الألية التي يمكن من خلالها تحويل النقود الإلكترونية من حساب الى اخر وبغض النظر عن الموقع لفرع المالك او الماسك لكل حساب".[6]

التعريف السابع: ومما تقدم يمكن ان نعرف الدفع الإلكتروني للضرائب انه "وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية الى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية سواء كانت أوراقا تجارية الإلكترونية او نقودا الإلكترونية او بطاقة ائتمان او أي وسائل إلكترونية أخرى يمكن الوفاء بها عبر الانترنت.[7]

و مما سبق يمكن تعريف الجباية الإلكترونية هي نشر أنظمة وشبكات الكمبيوتر في عملية فرض الضرائب ودفعها، وينطوي على تطبيق تقنيات الكمبيوتر في عملية تقييم الضرائب وجمعها وادارتها[8]، ويشار إليها عموما باسم المدفوعات الإلكترونية والايداع الإلكتروني؛ الضرائب الإلكترونية هي امتداد للمفهوم المتزايد للحكم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، وهو ينطوي على تبادل البيانات من خلال أنظمة تكولوجيا المعلومات والاتصالات بين دافعي الضرائب والسلطات الضريبية، إن الهدف من فرض الضرائب الإلكترونية "هو استبدال أنظمة الخدمة اليدوية والبيروقراطية المرهقة، مع أنظمة تسليم إلكتروني تعاونية وفعالة والقائمة على العمليات و آمنة"[9].

2.3. خصائص الجباية الإلكترونية.

يتميز الدفع والتحصيل الإلكتروني بمجموعة من الخصائص جعلته يحتل بمكانة بارزة ورئيسية التي تتمثل في الاتي:

- جب أن تكون وسائل الدفع الإلكتروني والتحصيل الإلكتروني مقبولة في جميع دول العالم ويعتبر القبول العام والواسع بأي نظام مطروح من نقود الإلكترونية ضروريا لضمان استمراره وبقائه.[10]
- الدفع الإلكتروني يستخدم لتسوية المعاملات الإلكترونية والعقود التي يتم ابرامها عبر الانترنت ما بين الأطراف المتباعدين في المكان حيث يتم الدفع عبر شبكة الانترنت من خلال تبادل المعلومات اللازمة.[11]
- يتم الدفع الإلكتروني من خلال استخدام النقود الإلكترونية.[12]
- أن وجود نظام الدفع الإلكتروني وتسوية المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت يستلزم وجود نظام ضريبي معد لإتمام عملية الدفع وتسهيلها[13]، اذ تعد الإدارات الضريبية الخاصة يناط بها إدارة الدفع الإلكتروني والتي من شؤنها أن توفر الثقة المتبادلة لدى المكلفين.[14]
- يستلزم الدفع الإلكتروني للضرائب توفر بيئة تشريعية سواء في قانون المبادلات الإلكترونية أو قانون التجارة أو قانون الصرف او قانون الضرائب تقر وتنظم احكام الدفع الإلكتروني للضرائب.[15]

3.3 مميزات الجباية الإلكترونية:

هناك عدة مزايا يتمتع بها السداد عبر الانترنت نذكر منها ما يلي[16]:

- الحد من نفقات الباهظة باستخدام الورق التي تعتمده العمليات التجارية وتداولها.
- السرقة وتوفير الوقت والجهد في تنفيذ عمليات تجارية.
- وسائل الدفع الإلكتروني تتميز بقابليتها للتجزئة لكونها متاحة بأصغر وحدات النقد الممكنة تسيرا لإجراء المعاملات المحدودة؛
- سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الدوائر الضريبية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين[17].
- تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الضريبية الذي عادة ما يولد نوعين من التصرف وهما:
  - ✓ أول: الحياد الى جانب المكلف والخضوع الى الاهواء الشخصية.
  - ✓ الثاني: اتخاد الموقف العدائي مع المكلف الذي ينتج عنه التباعد والجفاء بين طرفي العملية.

تحقيق حالة الاتصال الدائم مع المكلفين (24ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع، 365 يوما في السنة).

4.3 الجباية الإلكترونية في الجزائر:

انطلاقا من فكرة إصلاح وتحسين المرفق العام والتكفل الجيد بمتطلبات المواطن وبنوعية الخدمات المقدمة له فقد تبنت الجزائر جملة من المشاريع في هذا الصدد، كان من أهمها مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، فقد كان من أهم ما تناولتها المحاور الثلاثة عشر الرئيسية لهذه الإستراتيجية هو تطبيق استخدامات التكنولوجيا الحديثة في الإدارات العمومية مما يعيد النظر في كيفية السير وتنظيم وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين.

1.مشروع عصرنة الإدارة الضريبية[18]: تتمثل مراحل عصرنة الإدارة الضريبية في:

أ.**استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النظام الجبائي:** وذلك عن طريق مشروع نظام التصريح والدفع الإلكتروني من خلال إطلاق البوابة الإلكترونية "جبايتيك" للتصريح والدفع الضريبيين عن بعد بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات (المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008) ويقدم هذا النظام عدة مزيا للمكلفين نذكر منها[19]-

يمكن من متابعة كل العمليات التي تمت بين المكلف وإدارة الضرائب.

-يحتوي على برنامج الي لحساب معدلات الضرائب والرسوم فهو يقلل بذلك الاخطار في حساب معدلات والحقوق.

-التسجيل في التصريح الإلكتروني تتجدد في كل سنة ضمنيا الا في حالة الغائها من أحد الطرفين.

ب.إطلاق مشروع نظام معلوماتي جبائي: الإدارة الضريبية هي إدارة عمومية فإن اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات تدخل في إطار برنامج الحوكمة الإلكترونية، وبغية الوصول الى تقديم الخدمات بطريقة سهلة وسلسة لفائدة المواطنين وعلى مدار 24 ساعة يوميا، وجميع الأيام الأسبوع، عبر الوسائل الإلكترونية الأدوات التكنولوجية الحديثة، مع خفض التكلفة وتحسين الأداء والسرعة الإنجاز.[20]

وفي هذا الصدد فقد أطلقت السلطات الجزائرية مشروع برنامج الجزائر الإلكترونية 2008-2013 وتحدد أهدافها كما يلي[21]:

- تطوير البنية التحتية الإلكترونية لتمكين المواطنين للاستفادة من التجهيزات والشبكات تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- تطوير الكفاءات البشرية وتوفير الموارد.
- تهيئة الإطار التشريعي والتنظيمي.

هـ.إنشاء الوصي الجبائي: حتى يتسنى للمكلفين بالضريبة الجدد إنشاء مؤسساتهم بكل سهولة، ستقوم الإدارة الجبائية بإنشاء ما يسمى بالوصي الجبائي مكلف بتأدية هذه المهمة على مستوى كل المصالح الجبائية الجديدة.

و.إنشاء مركز المكالمات:إضافة إلى الرقم الأخضر، هناك مشروع انجاز مركز المكالمات على المستوى الوطني بغية التكفل بكل طلبات الاستفسار ذات الطابع الجبائي التي يطلبها المواطنين.

ك.تطوير طرق الاتصال:القيام بحملات إعلامية عبر وسائل الإعلام البصرية والسمعية قصد إعلام المكلفين بالضريبة بالمستجدات الجبائية خاصة تلك المتعلقة بالتزاماتهم الجبائية تطوير استراتيجية اتصال المديرية العامة للضرائب لفائدة كل المصالح الجديدة.

س.تحسين العلاقة الرقمية مع المكلفين بالضريبة:

- حضور الإدارة الجبائية في المواقع الاجتماعية: توتير، فايس بوك، قوقل.
- تشجيع الحملات الإعلامية عن بعد.
- إنشاء منتدى للمناقشة بين الإدارة الجبائية والمواطنين عبر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب.

د.تقوية النجاعة التقنية للموقع الإلكتروني:

- إعادة تصميم صفحة الاستقبال وإضافة لها أقسام جديدة.
- ملائمة معايير تأمين الموقع مع تلك المعروفة عالميا.

5.3 نموذج لرقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر: قام المشرع الجزائري بالعديد من الخطوات لرقمنة الإجراءات الجبائية وهذا للوصول إلى تطبيق الرقمية في الجزائر وتتمثل هذه الإجراءات في:

أ. إحداث موقع إلكتروني للإدارة الضريبية:

سمحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدخال تقنية الإعلام الآلي بإحداث موقع إلكتروني لإدارة الضرائب يسمح لها بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية ومختلف المعلومات الجبائية.[22]

ب. تبسيط إجراءات تأسيس الملف الجبائي:

قصد تبسيط وتخفيف الإجراءات المتعلقة بالوثائق الجبائية لتوفير الوقت للمكلفين بالضريبة، قامت المديرية العامة للضرائب بتبسيط كيفية إنشاء الملفات الجبائية وكذلك الأمر بالنسبة لتسليم الوثائق الجبائية[23].

ج. رقمنة إجراءات الترقيم الجبائي:

أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي إلكترونيا عن طريق الانترنت فيكتفي المكلف بإدخال البيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض للحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص به. [24]

د. إرساء قواعد الفحص الضريبي:

بعدما اقتصر المشرع في السابق على أن عملية الرقابة والفحص في المحاسبة تكون في الدفاتر الورقية نص المشرع الجزائري على انه يمكن فحص محاسبة المكلف مهما كان شكل مسكها سواء وفق النظام التقليدي الورقي أو وفق نظام الإعلام الآلي. [25]

هـ. إحداث نظام للوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد(جبايتك):

في إطار رقمنة الخدمة الضريبية وضعت المديرية العامة للضرائب نظام للتصريح عن بعد (Télédéclaration) وهذا باستحداث نظام التصريح عن بعد (جبايتك)(JIBAYATIC).

كان اعتماد تقنية التصريح عبر الانترنت والدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى يحث يعتبر بالنسبة إليهم نظام التصريح عن بعد هو نظام إلزامي ابتداء من جانفي 2018 يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب والرسوم عن طريق الدفع الإلكتروني[26].

أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب فان نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم. ويتكون ملف التسجيل في نظام التصريح عن بعد من الوثائق التالية[27]:

- استمارة طلب التسجيل يتم تحميلها من الموقع الإلكتو ني لمديرية الضرائب.
- دفتر الشروط العامة.

كشف الهوية البنكية (RIB).

4.واقع البيئة الرقمية في الجزائر.

يعرف الاقتصاد الرقمي على انه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنيت في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية مرتكزا بقوة على الابداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الاعلام والاتصال[28]

1.4 خصائص الاقتصاد الرقمي:[29]

توفر المعلومات لمتخذي القرار.

✓ أصبحت المعلومة في الاقتصاد الرقمي عنصر قوة.

✓ إلغاء الحلو د والقيود الاقتصادية التقليدية.

✓ الاعتماد الرئيسي للانترنت في مختلف العمليات و المعاملات.

✓ ظهور البيع الالكتروني، العقد الالكتروني.(التجارة الالكترونية

تأثر الاقتصاد الرقمي بصفة مستمرة بالتغيرات التي تطرأ على قطاع تكنولوجيا المعلومات ولاتصال.

✓ ظهور العولمة الرقمية.

✓ ظهور المؤسسات الرقمية.

✓ ظهور انترنت الأشياء.

2.4مؤشرات الولوج الى الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

من أجل تحليل وضعية ومكانة أي بلد في مجال الاقتصاد الرقمي قامت اللجان الفنية في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات ببلورة متواصلة لمؤشرات مشتركة تمكنهم من معرفة مدى الفجوة الرقمية في كل المجالات مما يساعد الدول على وضع استراتيجيات مناسبة لقطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن بين هذه المؤشرات ننجد مؤشر الجاهزية الشبكية Network Readiness Index (NRI) ويسمى هذا المؤشر ايضا بمؤشر الاستعداد الشبكي الرقمي والذي أصبح يعد من طرف معهد Portulans بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويقيم هذا المؤشر اقتصاديات الدول للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أربع محاور كل منها يقيم من خلال ثلاث فروع خاصة به وفي المجمل يوجد 62 مؤشر وتتمثل هاته المحاور والفروع في:

-البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الولوج والمحتوى وتكنولوجيا المستقبل.

-استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرف الحكومات وقطاع الاعمال والافراد.

-الحوكمة وبيئة الأعمال من خلال الإطار التنظيمي والثقة والشمول.

-تأثيرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة.

ومن خلال التقرير السنوي الصادر عن معهد Portulans لسنة 2019 والذي يضم 121 دولة يظهر ان الجزائر لا زالت تحتل المرتبة 98 بمجموع نقاط 35،30 وهي مرتبة متأخرة تعكس الفجوة الرقمية التي تعاني منها الجزائر ويوضح الشكل التالي النتائج الخاصة بالجزائر.

3.4عوامل استراتيجية تطوير الرقمنة في الجزائر:

ترتكز هاته العوامل على متغيرات رئيسية تقوم عليها الاستراتيجية التي يجب أن تتبنها الجزائر لتطو ير بيئتها الرقمية تتمثل هاته العوامل في ثلاث رهانات أساسية هي:[30]

الرهان الأول: تسريع التطور التكنولوجي: يرتكز هذا الرها على اساس الاستثمار في مجموع التكنولوجيات التي تنشأ من المعرفة الجديدة أو التطبيق المبتكر للمعرفة الموجودة و هو ما يؤدي إلى التطور السريع للقدرات الجديدة و توفير آخر التكنولوجيا و توفيرها الذي يتطلب في بعض الأحيان استيرادها من الخارج كما ان هذا التطور يجب ان يتجلى من خلال توسيع و تعميم الولوج الى الانترنيت الثابت عالي، لذلك على الجزائر دعم هذا التطور من خلال اعتماد التطبيقات و البرمجيات باستخدام الهواتف الذكية و بالتالي فإن تطوير قواعد عمل رقمية من أنظمة معلومات و برمجيات تدفع التطور التكنولوجي في الجزائر من الجانب المعلوماتي.

الرهان الثاني: تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات: تعاني الجزائر لحد الآن من التأخر في تعميم استخدام هاته التكنولوجيا في مجالات الادارة و التجارة و هما مجالان حيويان لذلك بات لزاما على الجزائر تكثيف المعاملات التجارية التي تستخدم الانترنيت أو شبكات الكمبيوتر إضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من طرف الادارة العمومية لترقية و تحسين أدائها و بالتالي تسهيل نشاطات الافراد و المؤسسات دون أن تغفل عن تكوين الطاقم البشري و العمل على نقل الخبرات مما ينمي مهارات و كفاءات الافراد و يسرع من وتيرة الابتكار و البحث في كل المؤسسات.

الرهان الثالث: تحسين حوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إن عدم استقرار الترسانة القانونية والبيئة الاقتصادية يهدد استقرار الرقمنة في الجزائر لذلك بات لزاما على الجزائر تحسين النصوص التشريعية والتنفيذية التي تحكم الاعمال التجارية والعالم الافتراضي وجعلها أكثر مرونة وتوافقا مع متطلبات التطور السريع لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما ان تحسين بيئة الاعمال من شأنه أن يساهم في تشجيع الاستثمار سواء في المعدات او البرمجيات ويخص هذا التحسين أساسا النظام الجبائي.

5.الجباية الالكترونية في ظل تعزيز الرقمنة في الجزائر: مقاربة احصائية.

1.5 خلفية الدراسة: يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث فهي تتطلب تكييف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الإلكتروني للنظام المركزي بالفعل. وحسب المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 فقد تم اقرار استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النظام الجبائي عن طريق مشروع نظام التصريح والدفع الإلكتروني من خلال إطلاق البوابة الإلكترونية "جبايتيك" للتصريح والدفع الضريبيين عن بعد بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات.

كما تم إطلاق مشروع نظام معلوماتي جبائي يدخل في إطار برنامج الحوكمة الإلكترونية، وبغية الوصول الى تقديم الخدمات بطريقة سهلة وسلسة لفائدة المواطنين وعلى مدار 24 ساعة يوميا، وجميع الأيام الأسبوع، عبر الوسائل الإلكترونية الأدوات التكنولوجية الحديثة، مع خفض التكلفة وتحسين الأداء والسرعة الإنجاز.

2.5 منهجية الدراسة: من أجل اثبات الفرضيات أو نفيها قمنا باستخدام أداة الاستبيان للوقوف على مدى تطبيق الجباية الالكترونية والمعوقات التي تحول دون تفعيلها حيث قمنا بتوزيع 100 استبيان لمختلف الأكاديميين والمهنيين بغية تشخيص أهم المتطلبات لتفعيل الجباية الالكترونية كآلية لتعزيز الرقمنة في الجزائر.

والجدول التالي يبين عدد الاستبيانات الموزعة التي أجريت على مستوى الهيئات محل الدراسة.

الجدول رقم (1): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	110	100%
عدد الاستمارات الواردة	89	80%
عدد الاستمارات الملغاة	39	%35
عدد الاستمارات الصالحة	71	%65

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تحليل استمارات الاستبيان.

الجدول رقم (2): عدد ونسب الاستبيانات الموزعة والمسترجعة للهيئات محل الدراسة.

اسم الهيئة المستخدمة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل
مديرية الولائية للضرائب	34	28	21
مركز الضرائب	44	41	31
مفتشية الضرائب	32	20	19
المجموع	110	89	71
النسبة	%100	%89	%71

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تحليل استمارات الاستبيان.

وقد تم إعدادها على أساس مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale الذي يحتمل خمس إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول المواضيع التي تناولها الاستبيان كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): مقياس ليكرت الخماسي.

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

من خلال هذا الجدول نحاول استنتاج اتجاه كل عينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكارت، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يحسب بالقانون التالي:

المتوسط الحسابي المرجح = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

فالحد الأعلى للبديل هو: 5 للإجابة على موافق بشدة والحد الأدنى للبديل هو: 1 للإجابة على غير موافق بشدة وعليه طول الفئة الدراسية هو: (5-1) /5 = 0.80.

الجدول رقم (4): معايير تحديد الاتجاه.

الاتجاه	متوسط المترجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.60 إلى 3.39
موافق	من 3.40 إلى 4.19
موافق بشدة	من 4.20 إلى 5

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الأردن، 2009، ص 26.

ومن أجل قياس صدق وثبات الاستبيان اعتمدنا على معامل آلفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لعبارات المحاور.

إن معامل الثبات يأخذ قيما تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيم المعامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، إن زيادة قيمة معامل آلفا كرونباخ تعني زيادة المصداقية وثبات البيانات ما يعكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة كما يمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب جدر التربيعي لمعامل الثبات، فالجدول الموالي بين معامل الثبات والصدق كل محور من محاور الاستبيان:

الجدول رقم (5): معامل ثبات وصدق لكل محور.(معامل ألفا كرومباخ).

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات آلفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	8	0.860	0.927
المحور الثاني	9	0.706	0.840
المحور الثالث	10	0.806	0.897
مجموع المحاور	27	0.708	0.841

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss.

من خلال الجدول الذي يظهر نتائج اختبار معامل الثبات آلفا كرونباخ ومعامل الصدق يتضح لنا أن عبارات الاستبيان في المحاور الثلاث تتميز بثبات مرتفع حسب هذا المعامل الذي تجاوز 0.6 أي 60% وهي تقترب من الواحد الصحيح، والنسبة الإجمالية المحققة هي 70.8% أي أنها مقبولة وهذا بمجموع 27 عبارة.

3.5 مناقشة نتائج الاستبيان.

1-مناقشة عبارات المحور الأول: التوجه نحو رقمنة إدارة الضرائب.

يوضح الجدول الموالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة محور رقمنة إدارة الضرائب، وهي عبارة عن ثمانية (8) عبارات تتعلق بأهم الخصائص والوسائل التي توفرها الرقمنة في مختلف هيئات محل الدراسة.

الجدول رقم (6): المؤشرات الإحصائية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لمحور التوجه نحو ررقمنة إدارة الضرائب.

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
العبارة 1: في إدارتكم هنالك تطوير وتحديث لأساليب العمل باستمرار.	التكرار	13	37	5	12	4	4.00	1.140	موافق
	النسبة	%18.3	%52.1	%7	%16.9	%5.6			
العبارة 2: في إدارتكم تتصف الهياكل التنظيمية بالمرونة لكي تلائم مهام ومسؤوليات الإدارة الإلكترونية.	التكرار	7	41	12	6	5	4.00	1.025	موافق
	النسبة	%9.9	%57.7	%16.9	%8.5	%7			
العبارة 3: في إدارتكم تلتزم الإدارة العليا بالدعم والتأييد لمشروع الرقمنة.	التكرار	15	36	10	10	0	4.00	0.940	موافق
	النسبة	%21.1	%50.7	%14.4	%14.1	%0			
العبارة 4: الموظفون في هيئتكم يمتلكون الكفاءة التي تأهلهم للتعامل مع النظم والبرامج الإلكترونية المتطورة.	التكرار	10	23	16	18	4	3.00	1.152	محايد
	النسبة	%14.1	%32.4	%22.5	25.4%	%5.6			
العبارة 5: في إدارتكم يهتمون بالموارد البشرية المسؤولة عن تقديم خدمات الإدارة الإلكترونية وتنمية قدراتها ومهاراتها لتدقيق إجراءات العمل.	التكرار	5	21	21	18	6	3.00	1.089	محايد
	النسبة	%7	%29.6	%29.6	%25.4	%8.5			
العبارة 6: تقدم إدارة الضرائب برامج تكوينية كافية وملائمة للموظفين عند تطبيق برنامج إلكتروني.	التكرار	12	29	9	14	7	4.00	1.255	موافق
	النسبة	%16.9	%40.8	%12.7	%19.7	%9.9			
العبارة 7: إدخال موظفي إدارة الضرائب في دورات تكوينية لتطوير قدراتهم في التحصيل الإلكتروني.	التكرار	10	32	6	16	7	4.00	1.249	موافق
	النسبة	%14.1	%45.1	%8.5	%22.5	%9.9			
العبارة 8: تتوفر إدارتكم على عدد كافي من الحواسيب والبرمجيات الحديثة من أجل العمل والاعتماد على البريد الإلكتروني والفاكس في عملية الاتصال.	التكرار	9	25	11	15	11	3.00	1.307	محايد
	النسبة	%12.7	%35.2	%15.5	%21.1	%15.5			
المتوسط العام لمحور رقمنة إدارة الضرائب في الجزائر							3.625	1.144	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss

يظهر لنا الجدول رقم (6) التكرارات والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات المحور الأول بالإضافة إلى الانحراف المعياري لكل منها مع اتجاه العينة لها، والأهمية النسبية حيث كانت النتيجة في الأخير للمتوسط الحسابي العام للمحور الأول هو 3.625 بانحراف معياري 1.144، في حين أن اتجاه العينة لهذا المحور كان موافق والتي تقع في المجال الرابع (3.40 إلى 4.19) حسب الوزن المتعارف عليه.

من خلال الجدول (6) يؤكد أفراد العينة على الدور الذي تلعبه نظم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بما يحقق سرعة الاستجابة ومستوى الفعالية في الخدمات المقدمة للمتعاملين، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات و تطوير وتحديث لأساليب العمل باستمرار

ونشر الوعي بمفهوم وإيجابيات الرقمنة من خلال تقريب الإدارة إلى المواطن وبيان دو ها في تحسين الأداء عن طريق دعم وتأييد لمشروع هذه الأخيرة وتوفير العدد الكافي من الحواسب والبرمجيات الحديثة، مما يعكس وبصورة واضحة مساعي الجزائرية في تطوير وعصرنة الإدارة بما يتماشى والتطورات الراهنة.

كما يؤكد على ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية وذلك من خلال تقديم دورات تكوينية لتنمية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم في التحصيل الإلكتروني والتدقيق في إجراءات العمل.

2-مناقشة عبارات المحور الثاني:

يوضح الجدول الموالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة محور الجباية الإلكترونية في الجزائر، وهي عبارة عن تسعة (9) عبارات تتعلق بأهم الإجراءات الدفع والتحصيل الإلكتروني التي تقوم عليها الجباية الإلكترونية.

الجدول رقم (7): المؤشرات الإحصائية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لمحور الجباية الإلكترونية في الجزائر.

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
العبارة 1: تتسم الإجراءات الجبائية بالتعقيد وعدم الثقة في أغلب فروع الإدارة وذلك لاعتمادها على النظام التقليدي.	التكرار	12	20	12	21	6	3.00	1.261	محايد
	النسبة	%8.5	%29.6	%16.9	%29.6	%8.5			
العبارة 2: تعد إجراءات التحصيل الضريبي التقليدي غير منصفة في حق المكلفين لطول مدتها لذلك يجب استخدام نظام إلكتروني.	التكرار	22	27	5	13	4	4.00	1.247	موافق
	النسبة	%31	%38	%7	%18.3	%5.16			
العبارة 3: يوجد مستوى مقبول من رضى المكلفين عن الأساليب والإجراءات المستخدمة حاليا التقليدية من قبل الإدارة في تقرير مبلغ الضريبة وتحصيلها ويمكن زيادة مستوى القبول.	التكرار	6	31	14	15	5	4.00	1.105	موافق
	النسبة	%8.5	%43.7	%19.7	%21.1	%7			
العبارة 4: إجراءات التحصيل الضريبي إلكترونيا أسرع من الطريقة التقليدية.	التكرار	31	19	8	11	2	4.00	1.199	موافق
	النسبة	%43.7	%26.8	%11.3	%15.5	%2.8			
العبارة 5: يضم تبسيط النظام الضريبي كل من التسريع في رقمنة الإدارة الضريبية، ومعالجة النقائص في هيكل الإدارة الضريبية.	التكرار	34	29	5	2	1	4.00	0.838	موافق
	النسبة	%47.9	%40.8	%7	%2.8	%1.4			
العبارة 6: إمكانية أن تستخدم السلطة الضريبية تقنيات الانترنت في عملية تحصيل مبالغ الضريبية المستحقة من المكلفين.	التكرار	31	25	10	3	2	4.00	0.999	موافق
	النسبة	%43.7	%35.2	%14.1	%4.2	%2.8			
العبارة 7: أن استخدام الانترنت في التحصيل الضريبي يقلل نفقات ويزيد الإرادات بعكس الطريقة التقليدية.	التكرار	39	17	10	3	2	5.00	1.035	موافق بشدة
	النسبة	%54.9	%23.9	%14.1	%4.2	%2.8			
العبارة 8: لا يؤدي استخدام السلطة الضريبية لنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني إلى رفع الكفاءة عمل السلطة الضريبية واختصار الوقت والجهد والمال.	التكرار	1	6	14	37	13	2.00	0.898	غير موافق
	النسبة	%1.4	%8.5	%19.7	%52.1	%18.3			
العبارة 9: يؤدي استخدام السلطة الضريبية لنظام دفع والتحصيل الإلكتروني إلى: تعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية وتقليل فرص ممارسة الفساد المالي.	التكرار	32	31	6	0	2	4.00	0.848	موافق
	النسبة	%45.1	%43.7	%8.5	%0	%2.8			
المتوسط العام لمحور الجباية الإلكترونية في الجزائر							3.778	1.047	موافق

المصدر: من إعداد االباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss

يظهر لنا الجدول رقم (7) التكرارات والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات المحور الثاني الخاص بالجباية الإلكترونية في الجزائر، حيث كانت نتيجة المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني هو 3.778 بانحراف معياري 1.047، في حين أن اتجاه العينة لهذا المحور كان موافق حسب الوزن المتعارف عليه.

من خلال الجدول رقم (7) نرى أن الفئة المستجوبة يوافقون على أن استخدام الانترنت في إجراءات التحصيل الضريبي أسرع من الطريقة التقليدية كما يقلل نفقات ويزيد الإرادات، بالإضافة إلى تعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية وتقليل فرص ممارسة الفساد المالي وذلك بوضع منظومة شبكية من نوع البريد الإلكتروني والانترنت وإدخال الانترنت في المصالح الجبائيةو التحصيل. كما يؤكد أفراد العينة على أن تبسيط النظام الضريبي يضم كل من التسريع في رقمنة الإدارة وذلك من خلال تبسيط إجراءات تأسيس وإنشاء الملفات الجبائية وكذلك الأمر بالنسبة لتسليم الوثائق الجبائية ورقمنة إجراءات الترقيم الجبائي بحيث تمكن المكلف بالضريبة الحصو ل على رقم التعريف الجبائي إلكترونيا مما يساهم في رفع كفاءة عمل السلطة الضريبية واختصار الوقت والجهد والمال، ومعالجة النقائص في هيكل الإدارة الضريبية عبر اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.

كما يوجد مستوى مقبول من رضى المكلفين حول الأساليب والإجراءات المستخدمة حاليا أي التقليدية بالرغم من اتسام بعض من إجراءاتها بالتعقيد وعدم الثقة وذلك راجع لمشاكل الضريبية المتمثلة في التهرب والغش الضريبي وتفشي ظاهرة الفساد المالي.

3-مناقشة عبارات المحور الثالث:

يوضح الجدول الموالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة محور معوقات تفعيل الجباية الإلكترونية، وهي عبارة عن عشرة (10) عبارات تتعلق بأهم معوقات التي تحول دون تفعيل الجباية الإلكترونية في الجزائر.

الجدول رقم (8): المؤشرات الإحصائية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لمحور معوقات تفعيل الجباية الإلكترونية في الجزائر

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
العبارة 1: غياب التشريعات والقوانين الكفيلة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	التكرار	25	27	12	2	5	4.00	1.131	موافق
	النسبة	%35.2	%38	%16.9	%2.8	%7			
العبارة 2: ضعف الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية ذات مستوى عالي التي من شانها حماية المعلومات الوطنية والشخصية.	التكرار	33	20	6	7	5	4.00	1.265	موافق
	النسبة	%46.5	%28.2	%8.5	%9.9	%7			
العبارة 3: هل توجد بنية تحتية تساعد في تفعيل نظام الجباية الإلكترونية.	التكرار	13	31	11	13	3	4.00	1.119	موافق
	النسبة	%18.3	%43.7	%15.5	%18.3	%4.2			
العبارة 4: ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية، وهو ما يحد من تقدم المشاريع التحول الإلكتروني.	التكرار	10	27	9	15	10	4.00	1.309	موافق
	النسبة	%14.1	%38	%12.7	%21.1	%14.1			
العبارة 5: صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الانترنت، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الكثير من الأفراد.	التكرار	12	22	16	15	6	3.00	1.218	محايد
	النسبة	%16.9	%31	%22.5	%21.1	%8.5			
العبارة 6: مشكلة توقيعات الإلكترونية الرقمية التي تتطلب الصيغة القانونية حيث يتم استخدام التشفير بالمفتاح العام العمل توقيعات رقمية.	التكرار	16	28	8	17	2	4.00	1.169	موافق
	النسبة	%22.5	%39.4	%11.3	%23.9	%2.8			
	التكرار	16	36	5	8	6	4.00	1.193	موافق

العبارة 7: ضعف برامج وتطبيقات الحماية لبيانات ومعلومات الإدارة الضريبية.	النسبة	%22.5	%50.7	%7	%11.3	%8.5			
العبارة 8: ضعف اهتمام الإدارة الضريبية بتقييم ومتابعة تطبيق الإدارة الضريبية.	التكرار	17	23	13	14	4	4.00	1.217	موافق
	النسبة	%23.9	%32.4	%18.3	%19.7	%5.6			
العبارة 9: صعوبة إيجاد تنظيم الإلكتروني لما يترتب عليه من إعادة الهيكلة بشكل كامل والإجراءات التشغيلية وهذا يتطلب الوقت لتغيير مما يؤدي الى توقف العمل الإدارات الضريبية.	التكرار	26	21	9	11	4	4.00	1.259	موافق
	النسبة	%36.6	%29.6	%12.7	%15.5	%5.6			
العبارة 10: عدم ثقة أفراد المجتمع بوجود تعاملات إلكترونية وفي الصيغة والشكل القانوني لموقع الدفع الإلكتروني وتحصيل الضرائب إلكترونيا.	التكرار	23	27	11	7	3	4.00	1.117	موافق
	النسبة	%36.6	%29.6	%12.7	%15.5	%5.6			
المتوسط العام لمحور معوقات تفعيل الجباية الإلكترونية في الجزائر							3.900	1.199	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss

يظهر لنا الجدول (8) التكرارات والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات المحور الثالث معوقات تفعيل الجباية الإلكترونية في الجزائر بالإضافة إلى الانحراف المعياري لكل منها مع اتجاه العينة لها، والأهمية النسبية حيث كانت النتيجة في الأخير للمتوسط الحسابي العام للمحور الثالث هو 3.900 بانحراف معياري 1.199، في حين أن اتجاه العينة لهذا المحور كان موافق والتي تقع في المجال الرابع (3.40 إلى 4.19) حسب الوزن المتعارف عليه.

يؤكد أفراد العينة من خلال الجدول (8) على أن هنالك مشاكل ومعوقات تحد دون تفعيل الجباية الإلكترونية في الجزائر وذلك لاتفاقهم على ضعف اهتمام الإدارة الضريبة بتطبيق ومتابعة الإدارة الإلكترونية وكذلك ضعف الأمن والسرية الإلكترونية وبرامج وتطبيقات الحماية للبيانات التي من شانها حماية المعلومات الوطنية والشخصية إذ تعتبر من أهم معضلات العمل الإلكتروني حيث يجب الحفاظ على أمن الوثائق وصون الأرشيف الإلكتروني. وعدم وجود بنية تحتية تساعد في تفعيل الجباية الإلكترونية وهذا راجع إلى عدم وجود مستوى مناسب التي تضمن شبكة حديثة للاتصالات والمعلومات وبنية تحتية متطورة للاتصال السلكي واللاسلكي تكون قادرة على تامين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات والمواطنين بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف تجهيز هذه البنية وهو ما يحد من تقدم المشاريع التحول الإلكتروني. كما يتفق المستجوبين على صعوبة إيجاد تنظيم إلكتروني لما يترتب عليه من إعادة الهيكلة بشكل كامل والإجراءات التشكيلية لما يتطلب الوقت والتغير الذي من شانه يؤدي إلى توقف عمل الإدارات الضريبية، وكذلك مشكلة التوقيعات الإلكترونية الرقمية التي تتطلب الصيغة القانونية وذلك راجع لمشكلة تتعلق بإثبات التعاقدات نظرا لطبيعة العقود الإلكترونية التي يم تحليلها باستخدام النظم وأساليب التوقيع الإلكتروني وهذا يتطلب إعادة النظر في وسائل الإثبات والتحقق. كما يؤكد أفراد العينة على عدم وجود ثقة بوجود تعاملات إلكترونية في الصيغة والشكل القانوني لموقع الدفع الإلكتروني وتحصيل الضرائب إلكترونيا.

6. خلاصة:

إن مصطلح الجباية الإلكترونية هو ناتج عن تحول العمليات الضريبية بالطرق التقليدية إلى عمليات إلكترونية حديثة التي تسعى إلى تحقق النمو والتطور والتواصل الدائم والسريع بين مختلف الهيئات، وترفع درجة الشفافية الإدارية للأجهزة التنفيذية وتسهل عمل الأجهزة الرقابية مما يقضي على الفساد والرواسب البيروقراطية والروتينية، ويؤدي إلى توفير السرعة والدقة في أداء المهام والمعاملات والخدمات الضريبية.

نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

-يهدف تطبيق الإدارة الإلكترونية في الهيئات الضريبية إلى تحقيق فوائد ومكتسبات على مستويين التنظيمي والإداري لمصالح والأجهزة المنظمة لمختلف أنواعها وتدعم قدرتها للوصول إلى أهدافها.

-تهدف رقمنة الإدارة الضريبية من خلال التصريح الإلكتروني وكذا المواقع الإلكترونية إلى تقليل معاناة المكلفين وتحسين جودة الخدمة وهذا يصب في مصلحة المكلف.

-لقد كانت تهدف الحكومة من وراء رقمنة المكلفين إلى توسيع الوعاء الجبائي وتخفيض عمليات الغش والتهرب الضريبي والفساد المالي الذي سيؤذي إلى تعظيم عائدات الخزينة وهذا يصب في مصلحة الإدارة الجبائية.

-سهل نظام المعلومات على المكلفين بالضريبة العديد من العمليات الجبائية كاستخراج بعض الوثائق عن بعد، كما يسمح للمكلف بتقديم تصريحات الضريبية عن بعد عبر النافذة الشخصية الخاصة به والموجودة على الموقع الإلكتروني جبايتك لكي تنتقل بصورة آنية وآلية إلى نافذة الأعوان الجبائيين لمعالجتها.

اقتراحات الدراسة:

- دعم البنية التحتية الملائمة لتطبيقات الإدارة الإلكترونية، من خلال توفير كافة الإمكانيات الفنية والتقنية اللازمة لدعم استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية في كافة الأعمال الإدارية للهيئات الضريبية.

- توفير نظام متطور في مديريات الضرائب لشبكة الانترنت وتصميم مواقع خاصة للمديريات الولائية والجهوية المعنية بذلك لغرض ربط فروع الإدارة ببعضها البعض.

- انشاء محاور تدريبية وبرامج عمل للموظفين تدع تطبيق الإدارة الإلكترونية وتكسبهم المهارات الفنية اللازمة التي تمكنهم من تطبيقها.

- تفعيل خدمة التخاطب المباشر إلكترونيا مع المكلفين عبر شبكة الانترنت كما يعينه ذلك زيادة الحصيلة الضريبية والاختصار في الوقت والجهد.

- تفعيل نظام الدفع الإلكتروني في أقرب وقت للتسهيل على المكلفين بالضريبة دفع مستحقاتهم عن بعد بدل الانتقال إلى الهيئات الضريبية.

- قبل البدا في تطبيق الإدارة الإلكترونية من الضروري التعرف على تجارب الحكومات الإلكترونية في الدول المتقدمة والنامية لتفادي المعوقات التي تتسبب في عم نجاح مشروع الجباية الإلكترونية.

7.الهوامش والاحالات:

[1] خلاصي رضا، شذرات **النظرية الجبائية**، هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص،242.

[2] بوعزة عبد القادر، حميمش نرجس، **نحو حل مشاكل جباية التجارة الإلكترونية في إطار الجهود الإلكترونية**، أطروحة الدكتوراه تخصص مالية المؤسسة ، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2015، ص، 116.

[3] البعاج قاسم محمد، **إطار مقترح لتقييم مدى إمكانية تطبيق نظام جباية الضريبية الدخل إلكترونيا باستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء**، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، ص، 267.

[4] عبود باسم هاوي وثجيل، ابتسام خلف، **الحوكمة الإلكترونية خطوة أساسية لتطوير الإدارة تحصيل الضرائب**، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2010، ص،87.

[5] S. mourtini, veronica, and others, y, **the devlopment of Electronic payment system for universities in Indonisia: on resolving key success factors**, International Journal of computer science and information technolog vol3, no2, April, 2011.

[6] Khosravani, Amir, **the modern integrated payment system: the Iran Experience to data**, journal of internet Banking and commerce, no1, vo13, 2008.

[7] علي غانم شاكر، **دور نظام الدفع الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي**، دراسة تحليلية في البيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الرابع، 2017، ص، 171.

[8] C.S. Amaefule , **The efficacy of E-taxation as a strategic tool for national economic devlopment** , National Journal of banking and finance, (3), 2012, p ،113.

[9] M. Arya , **E-Taxation : state & perspective in Nigeria** , issues and challenges » 1 T.L.J.N. 2012 p ،160-162.

[10] موسى احمد جمال الدين، **النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في الإدارة السياسة النقدية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي، بيروت،2007، ص،130.

[11] منصور محمد حسين، **المسؤولية الإلكترونية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص،121.

[12] الاباصيري فاروق محمد، **عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الانترنت**، دار الجامعة الجديدة النشر، القاهرة، 2002، ص، 99.

[13] لرومي محمد امين، **التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت**، دار المطبوعات الجامعية، طبعة الأولى، الإسكندرية،2004، ص،127، (بتصرف).

[14] الصمادي عيسى لافي حسين، **عقد نقل التكنولوجيا الإلكتروني عبر الانترنت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2005، ص، 99، (بتصرف).

[15] لرومي محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص، 127.

[16] المطالقة محمد فواز، **الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص، 86.

[17] خليل احمد محمد، **استخدام ثقافة شبكة المعلومات والاتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي (مقتبسات)**، بحث المشور في جامعة تنمية الرافدين، العراق، 2012، ص،47-49.

[18] الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، www.mfdgi.gov.dZ، تم التصفح يوم 2021/11/14.

[19] بودالي محمد، بوشنب موسى، **رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر-الإدارة الضريبية نموذجا-** مجلة دراسات جبائية، جامعة الاغواط، العدد 02، 2016، ص، 271-272.

[20] صدام الخماسية، **الحوكمة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص،13.

[21] بلعربي عبد القادر وآخرون، **تحديات التحول الى الحوكمة الإلكترونية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاسه على اقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 13-14 مارس 2012، ص،7.

[22]DGI, la modernisation de l'administration fiscale, la lettre de la DGI N°71

[23] رسالة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرة شهرية، العدد 2013/69، ص01.

[24] https://nifenligne.mfdgi.gov.dz (IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE) Consulté le 03/02/2020

[25] Communiqué Général relative aux principales dispositions de la loi de finance 2014, Direction Générale des impôts, Ministère des finances, p 06.

[26] مادة 58، قانون المالية 2018، الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخ 28 ديسمبر 2017، ص، 27.

[27] www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/presentation.html#souscrire consulté le 25/11/2021

[28] الكافي مصطفى يوسف **اقتصاديات البيئة** دار رسلان للنشر سوريا سنة 2014 ص 295

[29] حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و لاتصال في تحقيق التنمية المستدامة** ، ماجستير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة سنة 2013، ص.45

[30] - سلمى بشاري ، **تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا(كوفيد 19)**،les cahier du cread، المجلد 36 العدد 3 سنة 2020 ص 597.

[31]- محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

[32]-وليد عبد الرحمن خالد الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS**، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الأردن، 2009، ص 26.